إمكانات أوبك الخليجية في سوق النفط العالمية مع إشارة خاصة إلى النفط العراقي

هيثم عبد الله سلمان(*)

مدرس، جامعة البصرة ـ مركز دراسات الخليج العربي.

أحمد صدام عبد الصاحب

مدرس، جامعة البصرة ـ مركز دراسات الخليج العربي.

مقدمة

لا تزال الصناعة النفطية في دول أوبك الخليجية تلعب دوراً بارزاً في ميدان الطاقة العالمية بفضل توافر الاحتياطيات الهائلة التي تقدر بأكثر من ٧٣٠ مليار برميل نهاية عام ٢٠٠٦، أي ما نسبته ٦٣ بالمئة من الاحتياطي العالمي، فضلاً عن انخفاض تكاليف الإنتاج. لقد تصاعد استهلاك النفط عالمياً من ١٠ ملايين برميل يومياً عام ١٩٥٠ إلى ٧٥ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٣، ثم ٨٤ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٦، نتيجة النمو الاقتصادي العام في الدول المتقدمة والدول النامية حديثة التصنيع، ومن المتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط إلى ١٠٧ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٥ حسب دراسات مراكز أبحاث الطاقة العالمية المتخصصة.

وفي هذه الظروف تواجه الصناعة النفطية في دول أوبك الخليجية عدداً من التحديات تتمثل في المنافسة المحتملة من دول خارج منظمة أوبك في ضوء السياسة النفطية الأمريكية الجديدة قُبيل وقوع هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فضلاً عن سياسة الاستهلاك التي يمكن أن تتبعها الولايات المتحدة، والتي تمتص أكثر من ربع استهلاك العالم من النفط. وعلى هذا الأساس لا بد من الاستعداد لزيادة الطاقة الإنتاجية التشغيلية في المستقبل لمواجهة هذه التحديات وتلبية الطلب العالمي المتوقع.

وبما أن الخليج العربي يطفو على بحيرة نفطية كبيرة تحتوي على ما يقرب من ثلثي الاحتياطي العالمي المؤكد، وتحتل المنطقة الخليجية المرتبة الأولى من ناحية الإنتاج العالمي، ولظروف العولمة ونمو الاقتصاد العالمي بشكل عام فإنه سوف تزداد الحاجة إلى النفط الخليجي، خصوصاً بعد التنمية السريعة التي شهدتها الدول النامية في آسيا، فضلاً عن زيادة الطلب الأمريكي بشكل خاص إثر تناقص الإنتاج النفطي المحلي وزيادة الاستهلاك لديها.

(*) البريد الإلكتروني: heaitham20052006@yahoo.com.

فرضية البحث: إن النمو المتزايد للاقتصاد العالمي سيزيد من الاعتماد على نفط دول أوبك الخليجية مما يؤدي إلى نمو اقتصادات هذه الدول وتكريس العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الدول المتقدمة.

مشكلة البحث: لقد أصبحت دول الخليج العربي بشكل عام عرضة للتدخلات الأمريكية «الاقتصادية ـ العسكرية»، التي ترجع في جوهرها إلى توافر إمكانات واحتياطات النفط فيها.

هدف البحث: يهدف البحث إلى بيان أهمية ودور وإمكانات النفط الخليجي في سوق النفط العالمي، والتحديات التي يواجهها في زيادة الطاقات الإنتاجية المستقبلية وتلبية الطلب النفطي.

أولاً: النفط في ميزان الطاقة العالمي

يُعدّ النفط من السلع الاستراتيجية التي يعوّل عليها الكثير في جميع دول العالم، سواء كانت منتجة لهذه السلعة أم مستهلكة، لما لها من الدور الكبير والحيوي لتوفير أهم مصادر الطاقة في العالم. ويمكن بيان دور النفط في الاقتصاد العالمي من خلال:

١ ـ الطلب العالمي على النفط

يحتل النفط المرتبة الأولى من بين مصادر الطاقة الرئيسة، إذ يشكل حوالى ٤٠ بالمئة من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم[١]، فضلاً عن استخداماته المتنوعة كمواد أولية (قيم) في كثير من الصناعات ومنها صناعة الأسمدة وصناعة البتروكيماويات وغيرها. ففي المدى المتوسط يرتبط استهلاك الطاقة عالمياً، وفي معظم الدول الصناعية مباشرة بالنمو الاقتصادي، وذلك عن طريق معامل مرونة الطلب على الطاقة، ففي الماضي كان الطلب على الطاقة ينمو موازياً تماماً لنمو الاقتصاد العالمي، بحيث كان معامل المرونة حوالى الواحد الصحيح (نمو الطلب على الطاقة سنوياً بالمئة يساوي النمو السنوي في الاقتصادي العالمي بالمئة)، إلا أنه في الثلاثين عاماً الماضية حصل تركيز كبير على تحسين كفاءة استخدام الطاقة، مما خفض معامل المرونة في الدول الصناعية إلى حوالى ٠,٦ بالمئة[٢]، أما في المدى الطويل فيتوقع مجلس الطاقة العالمي، بأن استهلاك الطاقة (النفط) عالمياً يرتبط بمدى استخدام مصادر الطاقة المتجددة الجديدة[٣].

وبشكل عام فإن نمو الطلب على النفط يتأثر بعدة عوامل أهمها معدل النمو الاقتصادي

---

(١) خديجة الظاهر، «اتجاهات أسواق الطاقة العالمية المستقبلية،» **أخبار النفط والصناعة** (وزارة النفط والثروة المعدنية، أبو ظبي)، العدد ٣٧٦ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)، ص ١٠.

(٢) هشام الخطيب، «سياسة قطاع الطاقة في الدول العربية،» ورقة قدمت إلى: **تطوير سياسات الطاقة الداخلية وعلاقتها بقطاع المياه في الوطن العربي** (ندوة)، سلسلة الحوارات العربية؛ ٥ (عمّان: منتدى الفكر العربي، ٢٠٠١)، ص ٣٩.

(٣) مجلس الطاقة العالمي، **الطاقة لعالم الغد: فعالية الوضع الراهن**، [قام بالترجمة إلى اللغة العربية ماهر عزيز بدروس] (الكويت: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الشعبة المصرية لمجلس الطاقة العالمي، ٢٠٠١)، ص ٨.

العالمي، وسياسات الدول المستهلكة المؤثرة عكسياً في نمو الطلب مثل فرض الضرائب على استهلاك المنتجات النفطية، أو رفع مستوى أسعار هذه المنتجات لتأمين عوائد للخزانة العامة، أو الرغبة في الحد من الاعتماد على النفط الخارجي، كما يتأثر بالدعم الذي تقدمه تلك الدول لتطوير مصادر الطاقة البديلة والهادف إلى تقليل كمية النفط اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي أي زيادة كفاءة استخدام النفط[٤]، فضلاً عن الاختناقات في طاقات التكرير العالمية، وأعمال المضاربات في أسواق النفط المستقبلية العالمية[٥]. ويشير خبراء النفط إلى أن هذا المصدر سيبقى المصدر الرئيس لحوالى ١٠٠ سنة قادمة على الأرجح ينافسه الغاز الطبيعي بنسبة أقل. ففي الوقت الحاضر على الرغم من التقدم التكنولوجي فلا يتوقع أن يستبدل النفط والغاز الطبيعي بصورة كبيرة في أنواع الوقود المستعملة مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الكتلة الإحيائية، والطاقة الكهرومائية، والطاقة النووية. وسيبقى وقود الهيدروجين، والنفط بصورة خاصة، حسب ما هو متوقع، الوقود السائد في قطاع النقل حيث لا توجد في الوقت الحاضر أنواع بديلة قابلة للمنافسة اقتصادياً. وتقدر مصادر[٦] منظمة الأوبك أن معدل نمو الطلب العالمي على النفط سيكون حوالى ١,٧ بالمئة سنوياً للمدة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٢٠)، فقد تصاعد استهلاك النفط عالمياً من ١٠ ملايين برميل يومياً عام ١٩٥٠ إلى ٧٥ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٣، ثم إلى ٨٤ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٦[٧]، نتيجة النمو الاقتصادي العام في الدول المتقدمة والدول النامية حديثة التصنيع. ومن المتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط إلى ١٠٧ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٥ حسب دراسات مراكز أبحاث الطاقة العالمية المتخصصة، ويتوقع أن يكون الطلب في الدول النامية بأكثر من ٥٠ بالمئة من تلك الزيادات، وبالأخص في الصين والهند والدول الآسيوية الأخرى. ومن ذلك يتبين أنَّ احتمالات تزايد نمو الطلب على النفط هي الأغلب على مستوى العالم، وعلى الدول الخليجية في أوبك أن تكون مستعدة لتلبية هذه الاحتياجات ومواجهة المنافسة المحتملة من خارج أوبك في السوق الدولية.

سوف تزداد الحاجة إلى النفط الخليجي، خصوصاً بعد التنمية السريعة التي شهدتها الدول النامية في آسيا، فضلاً عن زيادة الطلب الأمريكي بشكل خاص.

٢ ـ العرض العالمي للنفط

هناك عوامل متعددة ومتشابكة تؤثر في العرض العالمي للنفط، في مقدمتها، مستوى أسعار

---

(٤) علي رجب، «دور النفط العراقي في الأسواق العالمية للنفط،» **الثقافة الجديدة** (دمشق)، العدد ٣١١ (٢٠٠٤)، ص ٦.

(٥) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول [أوابك]، **تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون، ١٤٢٦/١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م** (الكويت: أوابك، ٢٠٠٦)، ص ١٧.

(٦) رجب، المصدر نفسه، ص ٦.

(٧) أوابك، المصدر نفسه، ص ٥٢.

النفط وأسعار مصادر الطاقة البديلة الأخرى، وسياسات الدول المستهلكة، خصوصاً في مجال دعم عمليات الاستكشاف والتطوير في بلدانها، وطبيعة حركة الخزين في الدول المستهلكة للنفط، فضلاً عن دور التقدم التكنولوجي في ظروف تحرير تجارة السلع والخدمات الذي دفع إلى استغلال المناطق النفطية الصعبة مثل المياه العميقة، وتطبيق برامج الخصخصة وتحرير القوانين وانخفاض الضرائب وانفتاح قطاع عمليات الإنتاج الأولية التي تشمل التنقيب والحفر والاستخراج في العديد من الدول بعد أن كان مغلقاً في وجه الشركات العالمية، فمن المحتمل انخفاض تكاليف التنقيب والتطوير في الدول المنفتحة عالمياً، وبالتالي هناك احتمالات توسع إنتاج النفط خارج أوبك، إذ تشير دراسة[٨] نفطية أعدتها مؤسسة جولدمان زاكس في نيويورك للمدة (١٩٩١ ـ ١٩٩٤) حول تكلفة الاكتشاف والتطوير لـ ١٦ شركة كبرى متكاملة، إذ أثبتت هذه الدراسة أن التكلفة الإجمالية للاكتشاف والتطوير لهذه الشركات انخفضت خلال السنوات الثلاث إلى ٦,٤٣ دولاراً لكل برميل مكافئ النفط[٩] أي بنسبة ٣٥ بالمئة، ويرجع هذا الانخفاض إلى التحسينات التي أدخلت على وسائل الحفر الأفقي التي تحقق وفراً في التكاليف حيث يتيح التقدم التكنولوجي التوسع في إنتاج النفط من الاحتياطي نفسه الموجود، حيث نسبة الاستخراج من النفط المكتشف في المكمن (Oil in Place) تتزايد بتحسن طرق الإنتاج، كما إن تطور أسلوب الحفر العمودي للطبقات الحاملة للنفط تؤدي إلى زيادة الاحتياطي المؤكد، وبالتالي فإن التقنيات المتطورة تتيح إمكانية زيادة العرض العالمي مستقبلاً لمواجهة متطلبات السوق النفطية[١٠].

ومن هنا يتبين الدور الكبير الذي أحدثته التطورات التكنولوجية في تحقيق الإرباح في المراحل الإنتاجية الأولى والمعتمدة بالأساس على بقاء التكلفة عند مستوى معين. ويُعد تطوير مناطق الحقول النفطية البحرية من أوضح الأمثلة على تأثير التكنولوجيا، ففي بداية الستينيات كان الإنتاج ضئيلاً جداً في هذه المناطق ثم ارتفع إلى ما يقرب ثلث الإنتاج النفطي العالمي لعام ١٩٩٥[١١]، حيث أتاحت تكنولوجيا استخراج النفط من الآبار الموجودة في قاع البحر، التي يصل عمق المياه فيها إلى ١٠٠٠ متر. وبذلك تُعد دول أوبك الخليجية من المصادر المهمة للعرض العالمي للنفط، والتي تحتل أهمية كبيرة بالمقارنة مع دول من خارج أوبك.

ثانياً: النفط في دول أوبك الخليجية

يُعدّ النفط من أهم المصادر الرئيسة لتمويل الميزانية العامة لدول أوبك الخليجية، وبالتالي فهو المحرك الرئيس لاقتصاداتها، ويمكن بيان دوره من خلال الطاقات الإنتاجية الحالية وتطورات الأسعار، فضلاً عن بيان الاحتياطي المؤكد والأسلوب الأمثل لاستثمار هذا الاحتياطي مستقبلاً.

---

(٨) **الطاقة في الخليج: تحديات وتهديدات**، ترجمة خليل حماد (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧).

(٩) أي كمية الطاقة التي يمكن توليدها من برميل واحد من النفط.

(١٠) عدنان الجنابي، «مستقبل صناعة النفط في العراق،» **الثقافة الجديدة**، العدد ٣١١ (٢٠٠٤)، ص ١٨.

(١١) **الطاقة في الخليج: تحديات وتهديدات**.

١ ـ الطاقات الإنتاجية والأسعار

تتصدر دول أوبك الخليجية الحصة الأكبر من الإنتاج في المنطقة، إذ بلغ إنتاجها النفطي حوالى ٢١ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٦، وهي تمثل ٢٩ بالمئة من إجمالي إنتاج النفط العالمي البالغ ٧٢,٤١٥ مليون برميل نفط يومياً. ويتوزع إنتاجها إلى إجمالي إنتاج أوبك ما بين ما نسبته ٣١ بالمئة، ١٣ بالمئة، ٩ بالمئة، ٩ بالمئة، ٦ بالمئة، ٣ بالمئة لكل من السعودية وإيران والكويت والإمارات والعراق وقطر على الترتيب(١٢). تصدّرت السعودية دول أوبك (ودول العالم) كونها أكبر منتج للنفط بكمية بلغت ٩,٢٠٨ مليون برميل يومياً، وهي تمثل ١٣ بالمئة من إجمالي إنتاج النفط العالمي، فيما تُعدّ إيران ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة الأوبك بكمية بلغت ٣,٨٥٠ مليون برميل يومياً، وهي تمثل ٥,٣ بالمئة من إجمالي إنتاج النفط العالمي عام ٢٠٠٦(١٣).

وتتوقف قدرة الدول الخليجية في المحافظة على قدراتها الإنتاجية الفعلية أو زيادتها على كمية النفط المتوفرة، ونسبة استهلاك الحقول القائمة، وكمية الاستثمارات الموجهة، إذ إن زيادة النشاطات الاستكشافية لغرض زيادة الطاقات الإنتاجية تتطلب مشاركة الشركات الأجنبية للمحافظة على إنتاج الحقول الموجودة واكتشاف حقوق جديدة لما تتمتع به هذه الشركات من قدرات تكنولوجية ومالية وإدارية وغيرها، إذ إن كمية النفط في مكمنه محدودة، وبالتالي فإن الآبار القائمة ستشهد هبوطاً في إنتاجها في حالة عدم مشاركة الشركات الأجنبية، وهنا لا بد من الحذر في نوع المشاركة، وهذا ما سنتناوله لاحقاً.

إن استحواذ دول أوبك الخليجية على أكثر من ربع الإنتاج النفطي العالمي تقريباً يشير إلى القوة والفعالية التي يتمتع بها النفط في اقتصادات دول المنطقة، وبالتالي أهمية استقرار السوق النفطية بما يحول دون انهيار الأسعار إلى مستويات تضر باقتصاداتها كونها تعتمد على العائدات النفطية في توفير حوالى (٨٠ ـ ٩٠ بالمئة) من صادراتها الإجمالية وحوالى ٧٥ بالمئة من إيراداتها العامة، وهذا لا يعني العمل على رفع الأسعار إلى مستويات تضر بالنمو الاقتصادي العالمي في ظل أهمية النفط الاستراتيجية الأساسية للدول الصناعية خصوصاً، ومن هنا يُعدّ التنسيق الاقتصادي النفطي أمراً ضرورياً لاستقرار الأسعار بما لا يضر بالدول المنتجة والمستهلكة معاً، فعندما انهارت أسعار النفط عام ١٩٩٨ وما سببته من خسائر للدول المنتجة كان الدور الفاعل للسعودية وإيران في إعادة الاستقرار إلى الأسعار عند المستوى الذي يحقق المصالح المشتركة لكلا الطرفين، الذي يتراوح بين (٢٢ ـ ٢٨) دولاراً للبرميل الواحد، من خلال اتفاق دول أوبك على إجراء عدة تخفيضات كان آخرها آنذاك في آذار/مارس عام ١٩٩٩ بمقدار ١,٧ مليون برميل يومياً(١٤).

---

(١٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٧** (أبو ظبي: الأمانة العامة، ٢٠٠٧)، ص ٣٤٥.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٤٢.

(١٤) حميد الجميلي، «أوبك ومواجهة النظام البترولي العالمي الجديد،» **أخبار النفط والصناعة**، العدد ٣٧٥ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)، ص ١٥.

ومما سبق ذكره يتبين أن تدني الأسعار ليس في مصلحة المنتجين ولا المستهلكين معاً، وذلك بسبب الضرر الذي سيلحق بالمنتجين من أوبك لانخفاض العائدات النفطية وما يترتب على ذلك من عجز في الميزانية العامة وانخفاض معدلات النمو. كما إن ارتفاع الأسعار هو أيضاً في غير صالح الطرفين لأن مصلحتهم تتمثل في استقرارها عند مستويات مقبولة عالمياً، ويعود ذلك إلى أن ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى زيادة الإنتاج من خارج دول أوبك إذ يصبح الاستثمار في مناطق الإنتاج الأكثر تكلفة مثل روسيا وكندا مجدياً اقتصادياً مما يؤدي بالأخير إلى زيادة الإمدادات للدول المستهلكة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، كما سيؤثر ارتفاع الأسعار سلبياً في النمو الاقتصادي العالمي بسبب ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات، ومن ثم انخفاض الاستثمار بشكل عام، وبالتالي تباطؤ نمو الطلب على الطاقة عموماً وفي مقدمتها النفط، فضلاً عن تشجيع المصادر البديلة للنفط (الفحم والغاز)، إذ تؤدي الزيادة في أسعار النفط إلى اعتماد أكبر على المصادر البديلة ممّا يعني انخفاضاً في حصة النفط في ميزان الطاقة العالمي حيث تتأثر بالأخير اقتصادات دول أوبك النفطية.

٢ ـ الاحتياطيات المؤكدة وشكل الاستثمار

تحتوي دول أوبك الخليجية على أكثر من ٧٣٠ مليار برميل نفط نهاية عام ٢٠٠٦، وهي تمثل حوالى ٦٣ بالمئة من احتياط النفط العالمي، وتحتل السعودية المركز الأول حيث يقدر احتياطيها النفطي بـ ٢٦٤ مليار برميل نفط، وهو يمثل حوالى ٢٣ بالمئة من احتياط النفط العالمي، وتأتي إيران بالمركز الثاني ويقدر احتياطيها أكثر من ١٣٦ مليار برميل نفط، وهو يمثل حوالى ١٢ بالمئة حسب تقديرات شركة برتش بتروليوم دافعة بالعراق إلى المركز الثالث الذي بلغ احتياطيه ١١٥ مليار برميل نفط، وهو يمثل حوالى ١٠ بالمئة[١٥]. ويأتي هذا التطور لاحتياطيات إيران من النفط وتجاوزه لاحتياطيات العراق النفطية إثر اكتشاف حقل نفطي كبير في منطقة خوزستان عام ١٩٩٩ يسمى حقل (ياد أوران)، الذي بدأ الاستثمار الفعلي فيه عام ٢٠٠٧ حيث يقدر الاحتياطي النفطي لهذا الحقل بـ ١٦ مليار برميل من النفط[١٦]، ثم تأتي الكويت بالمركز الرابع ويقدر احتياطيها أكثر من ١٠١ مليار برميل وهو يمثل ما نسبته ٩ بالمئة، وفي المركز الخامس جاءت الإمارات العربية المتحدة باحتياطي قدره حوالى ٩٨ مليار برميل وهو يمثل ما نسبته ٨ بالمئة، في حين احتلت قطر المرتبة الأخيرة باحتياطي بلغ أكثر من ١٥ مليار برميل وهو يمثل ما نسبته ١ بالمئة من إجمالي الاحتياط العالمي عام ٢٠٠٦[١٧].

وفيما يخص شكل الاستثمار النفطي فقد كثرت الدعوات إلى خصخصة قطاع النفط عن طريق فصل قطاع النفط عن سيطرة الدولة، وذلك عن طريق نقل شؤون استكشاف وإنتاج وتكرير وتسويق النفط من مسؤولية الوزارة إلى شركة تعمل على أسس تجارية وتخضع

(١٥) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٣٤٥ ـ ٣٤٢.

(١٦) جابر أحمد، «الرؤية الأمريكية لمنابع النفط والغاز في إيران،» مركز دراسات الأهواز، <http:// www.ahwazstudies.org/arabic/A7-new.oil.htm>.

(١٧) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٣٤٢.

للضرائب مثل باقي الشركات، على أن يتم تخصيص جزء من هذه الشركة من خلال بيع أسهمها في البورصات العالمية مما يدفع بشركات النفط العالمية إلى التنافس على شراء هذه الأسهم ليدخلوا كمساهمين ويجلبوا معهم الخبرة الإدارية والتكنولوجيا المتقدمة والمنافذ التسويقية ورأس المال للقيام بما يلزم لاستغلال الاحتياطي النفطي، وبالتالي توسيع الطاقات الإنتاجية[١٨].

ويُفهم من هذا الاقتراح القيام ببيع مسبق لحصة من احتياطي النفط لمستثمر أجنبي إذ ستكون هذه الشركة مالكة لجميع ما هو متوفر من احتياطيات نفطية سواء في الحاضر أم في المستقبل وهو أساس موجودات الشركة، ومع ذلك فمن الصعب تنفيذ برامج الخصخصة على القطاع النفطي، وذلك لصعوبة تسعيره من جهة، ولصعوبة تقدير الكميات الاحتياطية غير المكتشفة في المستقبل من جهة أخرى، فضلاً عن صعوبة تقدير أصول ومقومات معظم المشاريع العاملة في القطاع النفطي، وخاصة المشاريع الاستخراجية بشكل دقيق، بعكس الشركات العادية مثل الفنادق والمطاعم التي يمكن تقدير قيمتها السوقية بدقة. وقد لاحظنا فيما سبق أنه باكتشاف حقل نفطي واحد في منطقة خوزستان رفع احتياط النفط الإيراني إلى المرتبة الثانية بعدما كان في المرتبة الثالثة، كما إن ملكية الاحتياطي لا تقتصر على الجيل الحالي وإنما هناك حصة للأجيال القادمة، فضلاً عن أن الاستثمار في القطاع النفطي بهذه الطريقة يعني تقليص نفوذ الحكومة على قطاع النفط الذي يشكل المصدر الرئيس للإيرادات الخليجية، حيث سيكون للشركات الأجنبية تأثير كبير في قرارات الإنتاج والتسعير في ضوء التطورات الحاصلة في موازين العرض والطلب في أسواق النفط العالمية، حتى وإن لم تملك أغلبية أسهم شركات النفط. ولا نغفل أن هذا الشكل من الاستثمار يتعارض مع مبادئ منظمة أوبك مما يؤدي إلى تهميشها، وبالتالي يمكن أن يصلح هذا الاقتراح لدول نفطية خارج منظمة أوبك ترغب بزيادة حصتها في السوق الدولية. وهذا لا يعني بالضرورة أن عدم السماح لهذا النوع من الاستثمار الانعزال وعدم الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة، وخاصة لدى الشركات النفطية الكبرى الأمريكية والبريطانية والفرنسية، إذ يمكن أن يكون الاستثمار عن طريق عقود المقاولة أو الخدمة وحتى محاصصة الإنتاج ذات الأمد المحدود الذي ينتهي بسداد الكلفة. وهذه المرونة ضرورية للارتقاء بمستوى القطاع النفطي، وبالتالي تحويل فائض الإيرادات النفطية لتمويل الاستثمارات في فروع الاقتصاد الأخرى للبلدان المنتجة لتحقيق مستوى نمو معين.

تحتوي دول أوبك الخليجية على أكثر من ٧٣٠ مليار برميل نفط نهاية عام ٢٠٠٦، وهي تمثل حوالى ٦٣ بالمئة من احتياط النفط العالمي.

ثم إن الطريقة المثلى للاستثمار في القطاع النفطي في دول أوبك الخليجية هو أن يبقى النفط مملوكاً بالكامل للدولة بينما تقوم شركة أو شركات أجنبية باكتشافه وتطويره على

(١٨) انظر تعقيب جميل طاهر على ورقة عمل «مستقبل قطاع النفط العراقي»، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، (أوابك)، ٢٠٠٤، ص ١٥.

مسؤولياتها الكاملة، وتتولى الإنفاق على المشروع مقابل حصولها على حصة من الإنتاج خلال فترة العقد، وفي هذه الحالة تبقى الدولة مالكة للنفط، وتحصل من الشركات على ريع اقتصادي وتكنولوجيا وخبرة متقدمة، لا سيما وأن الكثير من الشركات ترغب بالاستثمار في الدول الخليجية لمزايا النفط فيها، ومنها وفرته النسبية وانخفاض تكلفة إنتاجه وتطويره، ومن ذلك ليس هناك صعوبة في الحصول على المستثمرين ولا داعي في ذلك لبيع الاحتياطي النفطي.

انخفاض أسعار النفط ودور اجتماعات أوبك

يشير التقرير الشهري[١٩] لمنظمة أوبك إلى إن أسباب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية تعود إلى عدة عوامل، في مقدمتها توقعات المستثمرين معدل النمو الاقتصادي العالمي بسبب أزمة أسواق المال العالمية، فضلاً عن انخفاض أسعار العملات للدول المستوردة للنفط الخام أمام الدولار الأمريكي، مما حدا بهذه الدول إلى تراجع طلبها على النفط. تلك العوامل مجتمعة أدت إلى حالة من عدم اليقين في أسواق النفط العالمية، إذ انخفض سعر النفط الخام من ١٤١ دولاراً للبرميل في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٧ إلى ٧٢ دولاراً للبرميل في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٨، بانخفاض قدره ٦٩ دولاراً للبرميل.

ونظراً إلى الأزمة المالية والمصرفية الحالية فمن المؤكد أن تستمر حالة الكساد العالمي حتى انتعاش النظام المالي والمصرفي العالميين، التي أثبتت تأثيرها في أسعار النفط. ولذلك فإن انتعاش سوق النفط العالمي سيكون مرهوناً بحل الأزمة المالية الحالية على المستوى العالمي، وبسببها فقد لجأت منظمة أوبك في اجتماعها بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى تخفيض حصة الصادرات النفطية للدول الأعضاء بمقدار ١,٥ مليون برميل يومياً. وقد أعلنت معظم الدول الأعضاء الالتزام بقرار تخفيض الصادرات النفطية. ومن الجدير بالذكر أن السعودية خفّفت من ضرورة خفض الإنتاج بشكل كبير، مشيرة إلى استمرار وجود طلب نفطي في آسيا والباسفيك.

لقد أصبح انخفاض الطلب على النفط الخام حقيقة تفرض نفسها على الأسواق، إذ توقعت منظمة أوبك أن ينخفض الطلب على إنتاجها خلال العام المقبل ٢٠٠٩. ومما عزز من صحة المنظمة حول صحة توقعاتها، دور المضاربة والبنوك في الأزمة التي يمر بها الاقتصاد حالياً. وبلا شك فقد هدف الاجتماع المذكور لمنظمة أوبك إلى خفض الإنتاج بهدف زيادة الأسعار، ولكن المشكل الذي يؤخذ على ذلك هو أن تخفيض الإنتاج قد يؤدي في المستقبل إلى تخفيض الأسعار مرة أخرى، وقد يعزى ذلك إلى أن زيادة الطاقات الإنتاجية النفطية الفائضة في دول أوبك بمقدار كمية التخفيض لكل دولة من دول الأعضاء، يؤدي بدوره إلى إجبار المضاربين على الانسحاب من أسواق النفط، وبالتالي حصول انخفاض آخر في الأسعار من جهة، والحد من التوسعات في استثمارات القطاع النفطي أو في الحد من اتخاذ قرارات الاستثمار من جهة أخرى.

---

(١٩) Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC], *Monthly Oil Market Report, October 2008* (Vienna: OPEC, 2008), pp. 1-5.

ومما سبق يمكن القول إن استقرار الأسعار العالمية للنفط عند مستويات منخفضة سيؤدي إلى الثبات النسبي للطاقة الإنتاجية، وذلك بسبب محدودية الاستثمار في قطاع النفط ومصافي التكرير على المستوى العالمي، فضلاً عن القيود على شكل الاستثمار والتنقيب عن النفط في بعض الدول سواء لأسباب سياسية أم اقتصادية أم بيئية[٢٠]. بعبارة أخرى إن استجابة الاستثمار العالمي في قطاع النفط للتطورات الأخيرة في الأسعار ستكون محدودة نوعاً ما، ويمكن القول إنه وفي ضوء خطط الاستثمار الراهنة فمن غير المتوقع في المستقبل القريب أن تنمو الطاقة الإنتاجية بصورة تفوق نمو الاستهلاك، خاصة إذا ما أخذنا في نظر الاعتبار فترات التأهيل الطويلة المطلوبة للاستثمار في قطاع النفط ليصبح منتجاً. وبشكل عام توجد حالة من عدم اليقين بشأن استجابة الطلب على النفط في الأجل الطويل للمستويات الأعلى من الأسعار مما قد يحد من الاستثمار الجديد.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في سوق النفط الخليجي

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في سوق النفط الخليجي إلى قسمين، عوامل اقتصادية تتعلق بنمو الاقتصاد على المستوى العالمي، وأخرى مرتبطة بمستوى الطلب الآسيوي على النفط الخليجي، وعوامل سياسية لها أثر ملموس حاضراً ومستقبلاً تتركز بالسياسة النفطية الأمريكية الجديدة إثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وهي فيما يلي:

١ ـ العوامل الاقتصادية

وهي تُعد من العوامل التي لها التأثير الكبير والحاسم ليس في مستوى نفط الخليج العربي فقط وإنما تتعداه إلى المستوى العالمي خاصة في العقد الأخير، في ظل الانفتاح والاندماج العالميين. ويمكن بيان الآثار الاقتصادية في سوق النفط الخليجي على المستوى الإقليمي والعالمي، كما يلي:

أ ـ مستوى الاقتصاد العالمي

لقد تحسن أداء الاقتصاد العالمي خلال العقود القليلة الماضية حيث بلغ معدل النمو الحقيقي العالمي ٥,٤ بالمئة عام ٢٠٠٦ بعد أن كان ٢,٧ بالمئة عام ١٩٩٢[٢١]. إذ إن لنمو الاقتصاد العالمي وسوق النفط علاقة طردية كما هو معروف، إذ تنعكس أية تطورات في الدول المتقدمة إيجاباً في الطلب على النفط في الدول المنتجة لتلبية متطلبات الصناع، ومن ثم التجارة في تلك الدول. ومما زاد من معدل نمو الاقتصاد العالمي ابتداء من العقد الأخير في القرن الماضي

---

(٢٠) مصطفى قارة، محمد حامد الحاج وأحمد الصفتي، معدّون، **دور الصندوق في مساعدة الدول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار النفط العالمية: دراسة إنشاء تسهيل للنفط** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٧)، ص ٤، <http://www.amf.org.ae/weblisher/storage/uploads/docs/ECONOMIC%20DEPT/others/AMF_Role.pdf>.

(٢١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٧**، ص ٢٧٥.

تحرير التجارة الدولية، نتيجة لظروف العولمة وقواعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية WTO التي بلغ عدد أعضائها بعد انضمام السعودية إليها بـ ١٤٩ دولة عام ٢٠٠٥[٢٢]، ثم إلى ١٥٣ دولة لغاية تموز/يوليو ٢٠٠٨. إذ ترتب على كل هذه التطورات الدولية توسع المنافذ التسويقية للسلع وازديادها من الدول المتقدمة (المنتجة) إلى الدول النامية (المستهلكة)، وعلى هذا الأساس ازداد الطلب على النفط لزيادة الإنتاج وتلبية الطلب المتزايد من الدول النامية، وهذا ما يستدعي رفع مستوى الطاقة الإنتاجية خدمة لوضع التجارة الدولية المعولمة، إذ تتطلب كل هذه المتغيرات الحاجة إلى النفط كمصدر رئيس للطاقة لمعظم الصناعات، فضلاً عن تأثر دول هذه المنطقة بالدور العالمي للنفط الخليجي في ظل تلك التطورات الايجابية.

وهكذا في حالة ضعف مستوى الاقتصاد العالمي ستكون الصورة معكوسة تماماً عما ذكرناه سابقاً؛ فمثلاً في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ تميز الطلب على النفط الخليجي بالضعف العام، نتيجة ضعف مستوى الاقتصاد العالمي الذي بلغ ٢,٣ بالمئة و٣,٠ بالمئة للعامين على التوالي، بعد أن كان ٤,٧ بالمئة عام ٢٠٠٠[٢٣]، مما دفع دول الأوبك إلى الحد من عرضها من النفط وذلك لدعم الأسعار، ففي عام ٢٠٠١ قررت هذه الدول في اجتماع منظمة أوبك تخفيض العرض النفطي ثلاث مرات متتابعة بحيث وصل التخفيض إلى ٥,٣ مليون برميل يومياً[٢٤]، ونتيجة ذلك انخفضت معدلات النمو العام لدول الخليج العربي للعام المذكور بسبب انخفاض الطلب على النفط لضعف الاقتصاد العالمي.

ب ـ الطلب الآسيوي على النفط الخليجي

يرجع النمو الاقتصادي السريع في الدول الآسيوية أساساً إلى زيادة الاستثمارات خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي بعد أن اجتذبت هذه الدول رؤوس أموال محلية وأجنبية بفضل ما تملكه من عمالة رخيصة ومدربة، إلى جانب الحجم الكبير لعدد سكانها الذي يساعد على إقامة الأسواق الكبيرة في المستقبل. ومن البديهي أن زيادة الاستثمارات تساعد على مضاعفة النمو الاقتصادي وتوسعه على المدى البعيد كنتيجة لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

ومن هنا يقترن النمو الاقتصادي دائماً بزيادة في النشاط الاقتصادي وارتفاع مستوى الدخل مما يزيد الطلب على النفط بطرق عديدة، ففي القطاع الصناعي يتطلب ارتفاع مستويات الإنتاج زيادة استخدام الطاقة التي تمثل مستلزمات الإنتاج، وفي القطاع المنزلي مثلاً ينجم عن

---

(٢٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الإسكوا]، **مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦** (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٦)، ص ٢٣.

(٢٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣** (أبو ظبي: الأمانة العامة، ٢٠٠٣)، ص ١.

(٢٤) مركز الخليج للدراسات، **التقرير الاقتصادي الخليجي، ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣** (أبو ظبي: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٣)، < http://www.alkhaleej.ae/study-center/report-economy.html >.

زيادة الدخل التحول من الأنواع التقليدية للطاقة فيتحول المجتمع من استهلاك الفحم إلى استهلاك النفط أو الغاز، كذلك في مجال النقل نجد أن زيادة عدد المركبات يؤدي إلى زيادة استهلاك النفط أو مشتقاته، وهكذا يزداد الطلب على النفط مع ازدياد النمو الاقتصادي. إذ تستورد الدول الآسيوية ٧٣ بالمئة[٢٥] من احتياجاتها النفطية من منطقة الخليج العربي لحاجة هذه الدول إلى النفط نتيجة استنزاف احتياطي النفط فيها، وبالتالي انخفاض الإمدادات على المستوى المحلي والإقليمي، مما يؤثر ذلك في اتجاه الطلب الآسيوي إلى الزيادة بصورة أكبر في العقود المقبلة لوجود القيود على إنتاج النفط في الدول الآسيوية، والمتمثلة بالآتي[٢٦]:

ـ ارتفاع تكلفة الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية الأساسية للنفط.

ـ وجود مشاكل في نقل الطاقة مع تزايد احتمالات الكوارث البيئية.

فضلاً عن الفجوة الآخذة في الاتساع بين العرض والطلب في آسيا، مما سيولد فرصاً كبيرة للمصدرين الخليجيين لتلبية النمو الاقتصادي الآسيوي السريع الذي تراوح بين (٧,٥ ـ ٨,٨ بالمئة) لعام ٢٠٠٧[٢٧]، وسد الفجوة النفطية الموجودة في أسواق الطاقة الآسيوية، ومع ذلك فإن العوامل أعلاه تشير إلى تزايد نسبة النفط المستورد مستقبلاً من دول أوبك الخليجية.

٢ ـ العوامل السياسية والتحديات النفطية

لا تقتصر تأثيرات العوامل الاقتصادية فقط في سوق النفط الخليجي، وإنما هناك تأثيرات للعوامل السياسية لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية، وفي بعض الأوقات تكون العوامل السياسية أكثر تأثيراً من غيرها من العوامل، وهي:

أ ـ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

أثرت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر في نيويورك في سوق النفط العالمي من خلال أربعة محاور، **أولها** تأثير تلك الأحداث في تسريع الركود الاقتصادي الأمريكي وانعكاساته عالمياً في انخفاض الطلب على النفط والمتزامن مع زيادة في العرض النفطي من دول خارج منظمة أوبك بمعدل ٧٠٠ ألف برميل يومياً[٢٨]، إذ دفع هذا الحدث دول أوبك إلى إجراء تخفيضات متتالية على إنتاجها ـ كما أشرنا سابقاً ـ وذلك لاستيعاب الانخفاض في الطلب والزيادة في المعروض من خارج أوبك، والمحور **الثاني** هو التأثير المباشر في حركة النقل الجوي الأمريكي والعالمي وتأثير ذلك في الطلب على وقود الطائرات، أما المحور **الثالث** فيرتبط أثره بحالة عدم اليقين التي

---

(٢٥) انظر علي الزكري، في: **مستقبل نفط الخليج بعد احتلال العراق: المؤتمر السنوي التاسع للطاقة** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣).

(٢٦) **الطاقة في الخليج: تحديات وتهديدات.**

(٢٧) فنسان الغريّب، **مأزق الإمبراطورية الأمريكية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٣٨٣.

(٢٨) مركز الخليج للدراسات، **التقرير الاقتصادي الخليجي، ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣.**

صاحبت تلك الأحداث مع عمليات الإعداد العسكري للحرب على أفغانستان، في حين تعلق المحور **الرابع** بمسألة أمن الإمدادات النفطية من منطقة الخليج وانعكاسات ذلك على شعور المخططين للنفط في الدول المتقدمة.

ويرتبط المحوران الأول والثاني بالأجل القصير وتأثير تلك الأحداث في الطلب على النفط، أما المحوران الثالث والرابع فيرتبطان بالأجل الطويل وسيكون لهما انعكاسات على المنطقة ربما لسنوات طويلة، إذ إن موضوع الاستقرار السياسي للمنطقة وجدوى الاعتماد على نفطها يأخذ الصدارة في اهتمامات متخذي القرار في الولايات المتحدة خصوصاً وفي الغرب عموماً. هذا الاهتمام دفع الولايات المتحدة ومن حالفها إلى تدخلات عسكرية ابتدأت بأفغانستان وبعدها العراق. والمسيرة الأمريكية ما زالت مستمرة في هذه المنطقة الغنية المبتلية بالحروب، فضلاً عن التلويح باستخدام القوة من خلال ما يسمى بالضربات الاستباقية وما يرافقها من تنفيذ سياسات نفطية جديدة لا يعرف بعد مدى تأثيرها مستقبلاً، وهذا ما سنتطرق إليه في الفقرة اللاحقة.

إن احتمالات المنافسة من دول خارج أوبك، مبالغ فيها بحكم مزايا النفط الخليجي، من حيث وفرة الكميات وانخفاض تكاليف الإنتاج.

ب ـ السياسة النفطية الأمريكية الجديدة

من المعروف أن النفط ركيزة العلاقة بين الولايات المتحدة والدول الخليجية حيث الخزان الأكبر من الاحتياطي النفطي في العالم، الذي يتوقع ألا ينضب قبل ١٠٠ سنة، فيما قد ينضب الاحتياط الآخر في العالم بعد ٤٤ سنة عام ٢٠٠٦ (انظر بيانات الجدول الرقم (١)). إذ «تهدف السياسة النفطية الأمريكية الجديدة إلى توسعة وتنويع الإمدادات النفطية في خطة شاملة بعيدة المدى هدفها جعل الولايات المتحدة أكثر أماناً من ناحية الطاقة ولدعم النمو العالمي والديمقراطية والاستقرار»[٢٩]!

ومن الواضح أن هذه الخطة ستعمل على زيادة الاستيراد النفطي من الخليج العربي، فضلاً عن دول من خارج أوبك لتنويع الإمدادات، إذ إنها حيوية لمصالح الولايات المتحدة والأسباب معروفة، حيث إن ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي فيها، فضلاً عن تصدرها المرتبة الأولى من ناحية الإنتاج اليومي، ومن ذلك فإن المصلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة تتطلب استقرار إنتاج النفط الخليجي، لأن الحجم الكبير من الصادرات النفطية الخليجية يساهم في المحافظة على استقرار أسعار النفط العالمية بشكل نسبي، وهذا بالتأكيد تنعكس فوائده على الاقتصاد الأمريكي المعتمد على النفط. إذ تحصل الولايات المتحدة في الوقت الحاضر على ٥٥

(٢٩) كولن ل. باول، «التحديات التي تواجه أمن الطاقة،» **نشرة واشنطن** (وزارة الخارجية الأمريكية)، < http://www.usinfo.state.gov/ar/archive/2004/Aug/19-338542.html > .

بالمئة من حاجاتها النفطية من مصادر خارجية، ويتوقع أن ترتفع النسبة إلى ٧٠ بالمئة بحلول عام ٢٠٢٥[٣٠]، ويتوقع أن يصل استهلاكها إلى حوالى ٣٠ مليون برميل يومياً عام ٢٠٢٥، أي حوالى ربع الاستهلاك العالمي، بعد أن كان ١٩,٧ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠١[٣١]، إذ تفسر هذه النسبة زيادة الاستهلاك الأمريكي من النفط وتناقص الإنتاج المحلي فيها بصورة مستمرة، إذ انخفض الاحتياطي النفطي لها بالنسبة إلى إجمالي الاحتياط العالمي من ٣٩ بالمئة عام ١٩٨٥ إلى ٢ بالمئة عام ١٩٩٩[٣٢]، وهذا ما دعا الولايات المتحدة إلى اعتماد مسألة الزيادة والتنويع في إمدادات النفط في خطتها النفطية الجديدة ـ القديمة، التي تبين أنها لا تخلو من التدخلات العسكرية حيث إن أفغانستان والعراق واقع ملموس لأهداف الخطة. ومن الجدير بالذكر أن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر كان أول من وضع هذه الخطة عام ١٩٨٠ وقد استخدمت مرات عديدة، ففي الحرب العراقية الإيرانية رفعت ناقلات النفط الكويتية أعلاماً أمريكية بناء على طلب من الحكومة الكويتية[٣٣]، لحمايتها من هجمات الزوارق الإيرانية، وكذلك استخدمت القوات الأمريكية لإخراج الجيش العراقي من الكويت، وقبل عامين تقريباً استخدمت هذه القوات لإخراج (الرئيس العراقي السابق) صدام حسين من السلطة والبقاء في العراق، ولا تزال هذه السياسة فعالة ولا يمكن الخلاص منها.

ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار السياسة النفطية الجديدة سلاحاً ذا حدين، إذ يجب التعامل معها شئنا أم أبينا بحكمة وواقعية. ذلك أن حالة رفض السياسة الجديدة من قبل دول أوبك الخليجية افتراضاً يعني أن الولايات المتحدة ستركز جهودها النفطية في المستقبل في استثمارات نفطية في دول خارج أوبك، وبالتالي رفع مستوى أسعار النفط لتغطية تكاليف الإنتاج المرتفعة في تلك المناطق، وهذا ما ينعكس سلباً على الاقتصادات الخليجية، خصوصاً الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لاعتبارات تتعلق بارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات في الدول المتقدمة، وبالتالي ارتفاع فاتورة استيرادات الدول الخليجية، مع انخفاض الصادرات النفطية، مما سيؤدي إلى خلق حالة من العجز في موازين مدفوعات هذه الدول.

والحالة الثانية، وهي الحالة الواقعية فهي قبول «الخطة أو التماشي معها»، وهنا يتطلب الأمر زيادة معدلات الإنتاج النفطي في دول الخليج مما يستوجب دخول شركات استثمارية نفطية إلى المنطقة، وفي هذه الحالة تعتمد المسألة على سياسة حكومات دول أوبك

---

(٣٠) خير الدين حسيب، «المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٧ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)، ص ١٤.

(٣١) رمزي سلمان، «السياسة النفطية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٥ (تموز/يوليو ٢٠٠٤)، ص ١٠٥.

(٣٢) يحيى حمود حسن وأحمد صدام عبد الصاحب، «نفط الخليج العربي في ظل تطورات سوق النفط العالمية،» **الاقتصادي الخليجي** (مركز دراسات الخليج العربي)، العدد ١٣ (٢٠٠٧)، ص ١٣٠.

(٣٣) سحر بعاصيري، «السياسات النفطية العالمية والمشهد الجديد للنزاع: انعكاسات خطة بوش للطاقة على السياسة الخارجية،» **النهار**، ٢٠٠٢/٣/٣١، <http://www.bintjbeil.com/articles/ar/020331-baasiri.html>.

في المنطقة وعلى مخططيها المتخصصين في المجال النفطي لاعتماد النمط الاستثماري الصحيح والمناسب، الذي أشار إليه الباحثون مسبقاً، حيث يُعد من وجهة نظرهما الأسلوب الاستثماري الأمثل.

رابعاً: النفط في العراق

يُعد النفط في العراق من أهم الخيرات الطبيعية التي وهبها الله، سبحانه وتعالى، إلى الشعب العراقي، فضلاً عن الخيرات الأخرى المتمثلة بنهري دجلة والفرات، والأراضي الخصبة وتوافر القوى العاملة الرخيصة. وللوقوف على أهمية النفط العراق في السوق الدولية، وما آلت إليه من أطماع خارجية، نورد ما يأتي:

١ ـ مميزات النفط العراقي

تميز النفط العراقي بعدة مميزات اقتصادية جعلته من أهم الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى احتلال العراق في خطة أمريكية تستهدف السيطرة على خيراته والتفرد باستثمارات نفطية آنية ومستقبلية، ويمكن إيجازها بالآتي:

أ ـ الاحتياطيات الضخمة

ذكرنا فيما سبق أن العراق يحتوي على ١١٥ مليار برميل من النفط الاحتياطي المؤكد عام ٢٠٠٦، وهو يمثل ١٠ بالمئة من الاحتياطي النفطي العالمي المقدر بـ ١١٦٠,٨ مليار برميل، ويتوقع الخبراء أن يحتوي العراق على أضعاف هذه الكمية المؤكدة لأنه لم يجرِ تقويم للحقول النفطية العراقية منذُ أن تم تأميم الصناعة النفطية عام ١٩٧٢. وقد قدّرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن تصل الاحتياطيات النفطية غير المؤكدة في العراق إلى ٤٠٠ مليار برميل، إذ إن حقل «القرنة الغربي» وحده يحتوي على ١٠٠ مليار من الاحتياطي غير المؤكد. كما يشير الخبراء أن لدى العراق أكثر من ٥٢٦ بئراً نفطياً لم يكتشف منها سوى ١٢٥ بئراً فقط[٣٤]، وهو ما يعني أن الحديث عن الاحتياطيات غير المؤكدة صحيح، ولذا فقد يصبح العراق المجهز الرئيس للاحتياجات العالمية المتزايدة من النفط خلال العقود المقبلة.

ب ـ التكلفة الإنتاجية المنخفضة

تشير التقارير إلى إن تكاليف استخراج النفط العراقي تعد الأدنى على مستوى العالم، ويعود سبب ذلك إلى وقوع حقول النفط فيه على اليابسة، وقرب النفط العراقي من سطح الأرض وبمعدلات تدفق متزايدة ومتسارعة نتيجة التضخم النفطي الموجود به، كما إن أكثر من ثلث الاحتياطيات الحالية تبعد عن الأرض بمقدار ٦٠٠ متر فقط، فضلاً عن تعدد منافذه التصديرية على الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط، وحتى نظرياً في الوقت الحاضر على

(٣٤) **الطاقة في الخليج: تحديات وتهديدات.**

البحر الأحمر[٣٥]. وقد أشار معظم الشركات النفطية الغربية، فضلاً عمّا أكدته مجلة **النفط والغاز** العالمية في دراسة لها في عام ٢٠٠٢ أنه يمكن استخراج برميل النفط العراقي بما لا يتجاوز ١,٥ دولار أمريكي[٣٦]، بينما قد تصل تكلفة استخراج البرميل الواحد في أماكن أخرى من العالم إلى أكثر من ١٠ دولارات، وعلى سبيل المثال تصل تكلفة استخراج البرميل في بحر الشمال/بريطانيا إلى ما بين (١٢ ـ ١٥) دولاراً، وتصل في حقول تكساس/الولايات المتحدة إلى ما بين (٢٤ ـ ٣٣) دولاراً، وتصل في حقول ألبرتا/الكندية إلى ما بين (٢٠ ـ ٢٥) دولاراً، بينما تصل في النرويج ما بين (١٢ ـ ١٧) دولاراً، وروسيا ما بين (٥ ـ ٩) دولارات[٣٧]، وعليه فإذا انخفضت أسعار النفط إلى أقل من ٢٠ دولاراً للبرميل الواحد فإن حقول أمريكا الشمالية لا تحقق أرباحاً تُذكر، عكس ما يمكن ان تحققه آبار النفط في الحقول العراقية، إذ إنها مربحة جداً، وذات جدوى اقتصادية مهما انخفضت الأسعار.

ج ـ العوائد الممتازة

تلعب العوائد المقدرة للنفط العراقي دوراً هاماً في جذب الشركات الاستثمارية إليه، ويمكن توقع العوائد الاقتصادية للنفط العراقي من خلال حساب سعر برميل النفط على أساس ٢٥ دولاراً كمعدل وبافتراض أن العراق يمتلك ما يقرب من ٢٥٠ مليار برميل من النفط المؤكد وغير المؤكد على الأقل، وهذا يعني تحقيق عوائد تقدر بـ ٣,١٢٥ تريليون دولار كعوائد إجمالية، وبافتراض أن تكلفة إنتاج البرميل هي ١,٥ دولار، فيصبح الربح الإجمالي ما يقارب ٢,٩٣٧ تريليون دولار. وبافتراض تقاسم الأرباح بين الحكومة والشركات الاستثمارية خلال فترة العقد ولنفترض ٥٠ عاماً، تصبح مكاسب الشركة في السنة ما يعادل ٢٩ مليار دولار، وهي عوائد ضخمة، ولا يستهان بها في مجالات الاستثمار الأجنبي.

د ـ ارتفاع العمر الافتراضي للاحتياطي النفطي

يُعدّ العمر الافتراضي للاحتياط النفطي من المعايير والمؤشرات المهمة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، فمن جهة إنها تؤمن مصدر النقد الأجنبي لأطول فترة ممكنة للدول التي تمتلك أطول فترة لنضوب النفط فيها، ومن جهة أخرى إنها توفر الأمان السياسي في ظل الإمكانات المتناقصة لاحتياطيات النفط العالمي، خاصة في ظل تزايد إنتاج النفط الخام ومن ثم الاستهلاك. إن إغفال مسألة نضوب النفط من المسائل التي يجب تأكيدها، خاصة في دول أوبك، نظراً إلى الإمكانات النفطية الكبيرة التي توفرها إلى السوق النفطية العالمية، فقد ارتفع العمر الافتراضي للاحتياط النفطي لدول أوبك من ٣٨ سنة عام ١٩٧٣ إلى ٨٧ سنة عام

---

(٣٥) سلمان، «السياسة النفطية،» ص ١٠٩.

(٣٦) فؤاد قاسم الأمير، **ثلاثية النفط العراقي** (بغداد: دار الغد للنشر، ٢٠٠٧)، ص ٢٤.

(٣٧) سمير صارم، **إنه النفط يا (...)!! الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق**، قضايا الساعة؛ ٦ (دمشق: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٣)، ص ١٥٤.

١٩٩٢ ثم إلى ١٠٠ سنة عام ٢٠٠٠[٣٨]، ثم انخفض إلى ٨٣ سنة عام ٢٠٠٦، في حين بلغ العمر الافتراضي لاحتياط النفط العالمي حوالى ٤٤ سنة عام ٢٠٠٦ بعد أن كان ٤٣ سنة عام ١٩٩٠ (انظر بيانات الجدول الرقم (١))، بافتراض ثبات إنتاج واحتياط النفط العالمي على ما هو عليه في الوقت الحاضر. مما يعني أن دول أوبك هي من الدول التي سوف يتأخر فيها نضوب النفط، لذا يجب عليها كمنظمة أن تستخدم هذه الإمكانات في سوق النفط العالمية، وبهذا يمكن أن تلعب دوراً مهماً في المستقبل للسيطرة على عرض النفط العالمي من خلال التنسيق مع أعضائها لإعادة التكامل والالتزام بحصص الإنتاج، والتخطيط، وتوسيع الطاقات الإنتاجية، بما يضمن لها دخلاً مستقراً وسعراً عادلاً لمواجهة التحديات التي قد تعترضها[٣٩].

ومن خلال ملاحظة بيانات الجدول الرقم (١) يتبين أن العراق يمتلك من الإمكانات التي تجعله صاحب أطول عمر افتراضي للاحتياط النفطي فيه في العالم، مع توالي نضوب حقول النفط واستنزاف الاحتياطيات في العديد من دول العالم، وخاصة دول أوبك الخليجية، إذ قدر العمر الافتراضي للاحتياط النفطي للعراق حوالى ١٦٤ سنة عام ٢٠٠٦ وهو أطول الأعمار الافتراضية في دول أوبك الخليجية، وحقق ثاني أكبر معدل نمو مركب للعمر الافتراضي للاحتياط النفطي في دول أوبك الخليجية خلال المدة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦) بلغ ١,٥ بالمئة، بعد قطر الذي بلغ معدل نموها ٣,٤ بالمئة، في حين حققت إيران المرتبة الثالثة وبمعدل نمو بلغ ١,٢ بالمئة، في حين حققت باقي دول أوبك الخليجية معدلات نمو سالبة. وهذا يعني أن العراق سيكون أحد الدول القليلة الذي سيظل يحتفظ باحتياطي نفطي كبير لأطول فترة ممكنة، مما استدعى القوات الأمريكية لاحتلاله والهيمنة عليه، لتأمين احتياجاتها النفطية من جهة، وتوسيع مناطق نفوذها، محاصرة بذلك القوى التقليدية الأخرى، أوروبا، روسيا، الصين، اليابان، التي قد تشكل تهديداً لمصالحها ولموقعها الأحادي، ولتفردها في قيادة العالم[٤٠] من خلال الهيمنة الفعلية على قطاع الصناعة الاستخراجية بشكل عام وبتفويض قانوني يسمح لها التصرف فيه من خلال تمرير قانون النفط والغاز الذي يصب في صالحها من جهتين، أولهما الأرباح الكبيرة التي تحصل عليها الشركات الأمريكية المستثمرة، وثانيهما ضمان أطول فترة ممكنة من الاحتياطيات

ليس من مصلحة منظمة أوبك خروج العراق من المنظمة لما للنفط العراقي من تأثير كبير في استقرار أسواق النفط العالمية. فالأسعار المستقرة تعني دخلاً أعلى للعراق والدول المنتجة الأخرى.

(٣٨) جان فرانسوا، «بانوراما،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٢٦، العدد ٩٣ (ربيع ٢٠٠٠)، ص ١٤٣.

(٣٩) يحيى حمود حسن، «منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة (الإمكانات والتحديات)،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٢)، ص ٢٦.

(٤٠) الغريّب، **مأزق الإمبراطورية الأمريكية**، ص ١٤.

النفطية بحيث تتجاوز ١٦٤ سنة وذلك باستخدام التقنيات الحديثة، وإجراء المسح الجيولوجي للمناطق كافة التي يحتمل توافر النفط فيها. ومن ملاحظة الشكل الرقم (١) يتبين موقع العمر الافتراضي للاحتياطيات العراقية من بين دول أوبك الخليجية وبعض الدول الرئيسة خلال المدة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦)، التي تعكس التطور الكبير للعمر الافتراضي للاحتياطيات النفطية العراقية مقارنةً بباقي دول أوبك الخليجية وبعض الدول الرئيسة، وبالتالي يتبين موقع العراق في الخارطتين الاقتصادية والسياسية.

الجدول الرقم (١)
تغير العمر الافتراضي للاحتياطيات النفطية لدول أوبك الخليجية وبعض دول العالم الرئيسة لعامي ١٩٩٠ و٢٠٠٦

العمر: سنة

الدولة	١٩٩٠	٢٠٠٦	معدل النمو المركب (بالمئة)
الإمارات	١١٩	١٠٣	ـ ٠,٩
السعودية	١١١	٧٩	ـ ٢,١
العراق	١٢٩	١٦٤	١,٥
قطر	٣٠	٥١	٣,٤
الكويت	٢٢٣	١٠٥	ـ ٤,٦
إيران	٨٠	٩٧	١,٢
متوسط دول أوبك الخليجية	١١٥	١٠٠	ـ ٠,٩
الولايات المتحدة	٨	١٢	٢,٦
المكسيك	٤٨	١٠	ـ ٩,٣
روسيا(*)	...	١٧	...
الصين	٢٤	١٢	ـ ٤,٢
إجمالي العالم	٤٣	٤٤	٠,١

(*) منها كازاخستان، وأذربيجان، وتركمانستان، وأوزبكستان.

المصدر: بالاعتماد على: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (أبو ظبي: الأمانة العامة، أعداد متفرقة).

فضلاً عن المميزات الأخرى المتمثلة بغزارة إنتاج الآبار العراقية، إذ يصل متوسط إنتاج البئر الواحد إلى ١٣,٨ ألف برميل يومياً، مقابل ٨ آلاف برميل إنتاجية البئر السعودي، و٢,١ ألف برميل إنتاج البئر الإيراني، في حين تصل إلى ٥٥ برميل يومياً في كندا والولايات المتحدة، على التوالي، مما يعني أن إنتاج الآبار العراقية يعادل ٩٠٠ ضعف إنتاج الآبار الأمريكية. فضلاً عن انخفاض كلفة إنتاج البرميل الواحد إلى نحو (٧٠ ـ ٨٠) سنتاً، في حين إن الولايات المتحدة، مثلاً، تصل كلفة إنتاج البرميل الواحد فيها إلى ١٠ دولارات أو أكثر[٤١].

(٤١) صارم، **إنه النفط يا (...)!! الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق**، ص ٨٢.

الشكل الرقم (١)
تغير العمر الافتراضي للاحتياطيات النفطية لدول أوبك الخليجية وبعض دول العالم الرئيسة للعامين ١٩٩٠ و٢٠٠٦ (سنة)

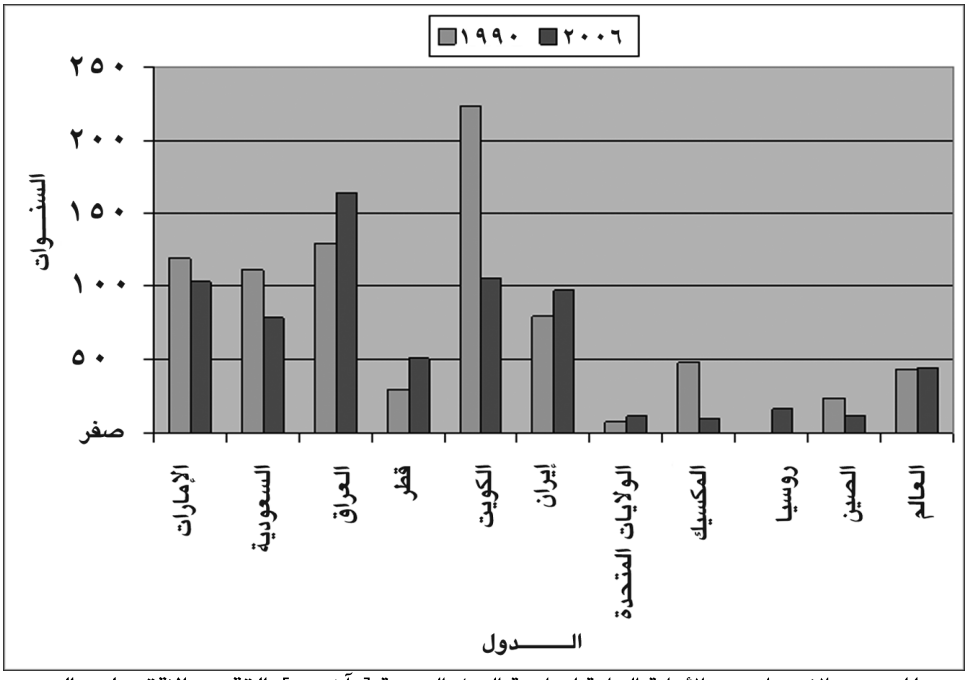

المصدر: بالاعتماد على: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (أبو ظبي: الأمانة العامة، أعداد متفرقة).

٢ ـ الأسباب النفطية لاحتلال العراق

هناك عدة أسباب نفطية لاحتلال العراق، إلا أنه يمكن تقسيمها إلى أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة تقف وراء الإصرار الأمريكي للحرب على العراق واحتلاله، وهي كما يلي:

أ ـ الأسباب المباشرة

(١) إشباع الاحتياجات النفطية الأمريكية المتزايد، إذ إن الولايات المتحدة تستهلك يومياً ٢٥ بالمئة من الإنتاج العالمي للنفط عام ٢٠٠١، ويتوقع أن تكون نسبة استيرادها من النفط نسبة إلى احتياجاتها النفطية حوالى ٦٤ بالمئة عام ٢٠٢٠، فضلاً عن التدهور في تحصيل وارداتها، إذ انخفضت من ٩,٢ بالمئة عام ٢٠٠٠ إلى ٧,١٥ بالمئة عام ٢٠٠٤، وارتفاع العجز في الموازنة العامة من ٤٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٥٢١ مليار دولار عام ٢٠٠٥[٤٢].

(٤٢) الغريّب، المصدر نفسه، ص ٣٧٨ ـ ٣٨١.

(٢) تحقيق مصالح الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية حيث تسيطر على سوق النفط خمس شركات عالمية كبرى، منها شركتان أمريكيتان هما أكسون موبيل وشيفرون تكساس، واثنتان بريطانيتان هما بريتش بتروليوم وشل الملكية، وواحدة فرنسية هي شركة توتال، وتُعد شركة أكسون موبيل الأكبر على مستوى العالم ككل. ومن الجدير بالذكر أن الشركات الأمريكية كانت تملك حوالى ثلاثة أرباع الإنتاج النفطي العراقي قبل تأميمه عام ١٩٧٢ حيث تحولت الشراكة بعدها إلى الشركات الروسية والفرنسية.

ومن هنا إن السيطرة الأمريكية والبريطانية على النفط العراقي بواسطة هذه الشركات تتيح فرصاً استثمارية كبيرة لها وتجعل العراق يدفع جزءاً من تكاليف احتلاله من عائدات النفط.

ب ـ الأسباب غير المباشرة

(٢) كثرت التصريحات في وسائل الإعلام بعد انتهاء الحرب على العراق في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ حول خروج العراق من منظمة أوبك بحجة زيادة الإنتاج النفطي لأغراض الإعمار وتنمية العراق، وإذا ما حصل هذا مستقبلاً فهذا يعني بلا شك السعي إلى تهميش دور منظمة أوبك التي كثيراً ما تشكّل عقبة أمام الولايات المتحدة، نظراً إلى انفرادها بتحديد أسعار النفط العالمية، ولذلك فإن توقعات خروج العراق من أوبك يعني السيطرة الأمريكية على ١٠ بالمئة من الاحتياطيات العالمية المؤكدة عن طريق عقودها الاستثمارية التي ستبرم مع الحكومة الحالية، وهو ما يجعل الولايات المتحدة في موضع القوة أمام منظمة أوبك، لأن مجرد قيامها بإغراق السوق بمعروض نفطي كبير من قِبل العراق يمكن أن يؤدي إلى انهيار الأسعار وبالتالي التأثير في اقتصاديات دول أوبك ككل ممّا يبلور نظاماً نفطياً عالمياً جديداً تتحكم به الولايات المتحدة وليس منظمة أوبك.

(٢) كما إن السيطرة الأمريكية على النفط العراقي تعني التحكم بشكل غير مباشر في مصالح الدول الأخرى من خلال إمدادات النفط وأسعارها، فمثلاً يحقق انخفاض أسعار النفط خسائر كبيرة لقطاع النفط الروسي، فضلاً عن الخسائر التي ستتكبدها دول أوبك النفطية وغيرها من الدول، وهذا ما تهدف إليه استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في عدم السماح لأي قوة أخرى بمنافستها في السيطرة على عصب الاقتصاد العالمي.

خاتمة

لقد تمحورت إمكانات دول أوبك الخليجية في الخارطتين الاقتصادية والسياسية على حد سواء، بحيث يكون من الصعب جداً الفصل بينهما، نتيجة تفاعلهما ضمن المتغيرات والعلاقات الدولية بحيث لا يمكن إنجاح أية عملية اقتصادية ما لم ترافقها عملية سياسية أو حتى عسكرية في أحيان أخرى، لذا نجد أن أبرز الاستنتاجات الرئيسة التي تهم دول أوبك الخليجية مما تم عرضه ومناقشته يمكن إيجازها بالنقاط التالية:

١ ـ في المدى المتوسط يرتبط استهلاك الطاقة عالمياً بالنمو الاقتصادي، وذلك عن طريق

معامل مرونة الطلب على الطاقة، أما في المدى الطويل فيتوقع مجلس الطاقة العالمي بأن استهلاك الطاقة عالمياً يرتبط بمدى استخدام مصادر الطاقة المتجددة الجديدة.

٢ ـ يحقق التقدم التكنولوجي تطوراً كبيراً في كثير من المجالات منها، التوسع في إنتاج النفط الخام، وانخفاض تكاليف التنقيب والتطوير، واستخراج النفط من الآبار الموجودة في قيعان البحار.

٣ ـ يمثل إنتاج دول أوبك الخليجية ما نسبته ٢٩ بالمئة من إجمالي إنتاج النفط العالمي عام ٢٠٠٦، تصدرت السعودية دول أوبك بكونها أكبر منتج للنفط في العالم بنسبة ١٣ بالمئة من إجمالي إنتاج النفط العالمي، تلتها إيران بنسبة ٥,٣ بالمئة. ومن هنا تأتي أهمية دور دول أوبك الخليجية في التأثير في السوق النفطية العالمية، في ضوء توقعات زيادة الطلب العالمي على النفط في العقدين المقبلين.

٤ ـ إن استقرار أسعار النفط عند مستويات مقبولة عالمياً من مصلحة دول أوبك الخليجية، إذ إن ارتفاعها سيؤدي إلى زيادة الإنتاج من خارج دول أوبك، وبذلك يصبح الاستثمار في مناطق الإنتاج الأكثر كلفة مثل روسيا وكندا مجدياً اقتصادياً، ممّا يؤدي بالأخيرة إلى زيادة الإمدادات النفطية للدول المستهلكة، وبما يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية.

يمتلك العراق أطول عمر افتراضي للاحتياط النفطي في العالم؛ إذ قدّر ذلك بحوالى ١٦٤ سنة (عام ٢٠٠٦)، وهو أطول الأعمار الافتراضية في دول أوبك الخليجية.

٥ ـ إن استجابة الاستثمار العالمي في قطاع النفط للتطورات الأخيرة في الأسعار ستكون محدودة نوعاً ما، ومن غير المتوقع في المستقبل القريب أن تنمو الطاقة الإنتاجية بصورة تفوق نمو الاستهلاك، خاصة إذا ما أخذنا في نظر الاعتبار فترات التأهيل الطويلة المطلوبة للاستثمار في قطاع النفط ليصبح منتجاً. وبشكل عام توجد حالة من عدم اليقين بشأن استجابة الطلب على النفط في الأجل الطويل للمستويات الأعلى من الأسعار، ممّا قد يحد من الاستثمار الجديد.

٦ ـ تمتلك دول أوبك الخليجية من احتياطيات النفط ما نسبته ٦٣ بالمئة من إجمالي احتياط النفط العالمي عام ٢٠٠٦. تصدرت السعودية دول أوبك بكونها أكبر خزين من النفط في العالم بنسبة ٢٣ بالمئة من إجمالي احتياط النفط العالمي، تلتها إيران بنسبة ١٢ بالمئة، والعراق بنسبه ١٠ بالمئة. ومن هنا تأتي أهمية إمكانات دول أوبك الخليجية في تلبية الاحتياجات المتزايدة والمستمرة في الطلب على النفط، في ظل تناقص مخزون النفط العالمي.

٧ ـ من الصعب الاستمرار في تنفيذ برامج الخصخصة في القطاع النفطي في بعض دول أوبك الخليجية، وذلك لصعوبة تقدير أسعار النفط من جهة، ولصعوبة تقدير الكميات الاحتياطية غير المكتشفة في المستقبل، فضلاً عن صعوبة تقدير أصول ومقومات معظم

المشاريع، خاصة العاملة في الصناعات الاستخراجية، وما ينتج منها من المساس بالسيادة الوطنية وتقليص نفوذ الحكومة.

٨ ـ هناك طريقة مثلى للاستثمار في القطاع النفطي في دول أوبك الخليجية تتلخص بفتح المجال أمام المستثمرين في الشركات العربية والأجنبية باكتشاف وتطوير الحقول النفطية عن طريق ما يسمى بعقود الخدمة، لزيادة الطاقة الإنتاجية التشغيلية الاحتياطية لمواجهة الزيادة المتوقعة في الطلب على النفط خلال العشرين سنة المقبلة.

٩ ـ إن احتمالات المنافسة من دول خارج أوبك من خلال تطبيق السياسة النفطية الأمريكية الجديدة مبالغ فيها بحكم مزايا النفط الخليجي من حيث وفرة الكميات وانخفاض تكاليف الإنتاج، إذ تشكل هذه العوامل حجر عثرة أمام منافسة نفط من دول خارج أوبك مثل النفط الروسي.

١٠ ـ إن السياسة النفطية الأمريكية الجديدة لا يمكن رفضها، وذلك بحكم قوة التأثير الأمريكي في اقتصادات دول أوبك الخليجية بشكل عام، ولظروف التقدم التكنولوجي والسيطرة الاقتصادية العالمية من خلال الانفتاح التجاري مع ضعف الهياكل الإنتاجية للدول الخليجية واعتمادها على مصدر رئيس هو تصدير النفط، ولذا تقتضي المصلحة التماشي مع هذه السياسة ودوافعها الاستثمارية بشرط عدم التنازل عن النمط الاستثماري المرغوب من قِبل الدول المنتجة.

أما فيما يخص الاستنتاجات التي تهم العراق فقد توصل الباحثون إلى ما يأتي:

١١ ـ في حالة خروج العراق من منظمة أوبك بهدف زيادة طاقته الإنتاجية دون التزام بحصص الإنتاج ستقوم الدول النفطية في أوبك بتخفيض الإنتاج لدعم الأسعار مما يترتب على ذلك انخفاض عائدات دول أوبك بشكل خاص والدول النفطية الأخرى، بحيث يصبح جميع المنتجين في وضع أسوأ.

١٢ ـ ليس من مصلحة منظمة أوبك خروج العراق من المنظمة لما للنفط العراقي من تأثير كبير في استقرار أسواق النفط العالمية، فالأسعار المستقرة تعني دخلاً أعلى للعراق والدول المنتجة الأخرى.

١٣ ـ محدودية زيادة الطاقة الإنتاجية في الوقت الحاضر إلى الحصص المفترضة ٣,٧ مليون برميل يومياً، نتيجة الفساد الإداري في القطاع النفطي وعدم شفافية الإدارة العامة، فضلاً عن العمليات التخريبية المتعمد في أنابيب نقل النفط بين الحين والآخر.

١٤ ـ ستكون للتطورات السياسية المقبلة في العراق تأثير كبير في أسواق النفط العالمية، خصوصاً بعد ظهور مسودة قانون النفط والغاز إلى حيز الوجود وما يصاحبه من ضغوطات سياسية لإقراره، لأن العراق خزين ومنتج ومصدر رئيس للنفط الخام، فضلاً عمّا يميز النفط العراقي من النفوط الأخرى بارتفاع العمر الافتراضي للاحتياطي النفطي فيه إلى ١٦٤ سنة عام ٢٠٠٦ بعد أن كان ١٢٩ سنة عام ١٩٩٠□